ظاهرة التّرادف في اللّغة العربية ـ دراسة تحليليّة

د. لخضر قدور قطاوي

إنّ موضوع التّرادف في اللّغة العربية بين المنكرين له والمثبتين جاء العمل فيه بعد دراسة مجموعة من الكتب التي تناولته، وهي مصادر ومراجع متنوعة لها صلة بفقه اللّغة، وبالأخصّ ما يتّصل بموضوع إثبات التّرادف في اللّغة أو إنكاره الذي وجدته مبثوثا في كتب العلم، فرأيت أنْ أجمعها في بحث يتناول ظاهرة التّرادف وأقوم بتحليليها وفق ما يأتي:

أهمية التّعريف العلميّ

يقول الآمديّ: "حقّ على كل من حاول تحصيل علم من العلوم أن يتصوّر معناه أوّلا بالحدّ"١"، أو الرّسم"٢"؛ ليكون على بصيرة فيما يطلبه، وأن يعرف موضوعه؛ وهو الشّيء الذي يبحث في ذلك العلم عن أحواله العارضة له تمييزا له عن غيره، وما هو الغاية المقصودة من تحصيله، حتّى لا يكون سعيه عبثا، وما عنه فيه من الأحوال التي هي مسائله؛ لتصوّر طلبها؛ وما منه استمداده لصحّة إسناده عند روم تحقيقه إليه؛ وأن يتصوّر مباديه التي لا بدّ من سبق معرفتها فيه، لإمكان البناء عليها"."٣" ودور التّعريف في تصوّر العلم الذي أشار إليه الآمديّ هو ما نجده عند الآسنوي إذ يقول: "اعلم أنّه لا يمكن الخوض في علم من العلوم إلّا بعد تصوّر ذلك العلم، والتّصوّر يستفاد من التّعريفات"."٤"

ومن هذين القولين للعالمين السّابقين رأيت الخوض في تبيان معنى التّرادف لغة، واصطلاحا؛ لأنّ التّعريف هو الذي يحدونا إلى رسم الطّريق التي سنسلكها في الكشف عن أوجه الخلاف بين علماء البحث اللّغوي مع تبيان أوجه الاتّفاق في إثبات التّرادف أو نفيه في اللّغة العربيّة.

تعريف التّرادف لغة

عرّفه ابن منظور فقال: "الرِّدْفُ ما تبع الشّيء الشّيء، وكلُّ شيء تبع شيئا فهو ردفه، وإذا تتابع شيء خلف شيء فهو التَّرادف والجمع الرُّدَافَى"."٥" واستشهد بقول لبيد:

عُذَافِرَةٌ تَقَمَّصُ بالرُّدَافَى
تَخَوَّنَهَا نُزُولي وَارْتحَالي"٦".

ثم أضاف: "ويقال جَاء القوم رُدَافَى، أي: بعضهم يتبع بعضا"."٧"

العلاقة بين مادة (ردف) و(رفد)

يرى ابن فارس أنّ: " الرّاء والدّال والفاء أصل واحد مطَّرد يدلّ على اتِّباع الشَّيء، فالتَّرادف التَّتابع، والرَّديف الذي يرادفك ..ويقال نزل بهم أمر فردف لهم أعظم منه"."٨" ويذكر ابن فارس أن أرداف الملوك زمن الجاهليّة هم الذين يأتون من بعدهم فيخلفونهم"٩"، ويذكر قول الأصمعيّ: " تعاونوا عليه، وترادفوا، وترافدوا بمعنى"."١٠" فالرّديف معين يحمل إصر السّير عن صاحبه الرّاجل فيحمله معه على ظهر راحلته، والذي يخلف الملك يعمل على استمرار الملك في الأسرة المالكة وذاك ما كان يحرص عليه الملك الهالك وفي ذلك من الإعانة ما لا يخفى، ويقول ابن فارس في مادة (رفد): "الرّاء والفاء والدّال أصل واحد مطّرد منقاس؛ وهو المعاونة والمظاهرة بالعطاء وغيره"."١١"

فمن خلال الملاحظة ثمّ المقارنة بين ما جاء في المادّتين (ردف) و(رفد) يظهر لنا جليا رابطا دلاليا يتمثّل في المعاونة. وهذا الأصل الدّلاليّ الذي نجده في التّعريف اللّغويّ هو الذي ينبني عليه التّعريف الاصطلاحيّ وما يتبع ذلك من دراسة لموضوع التّرادف؛ ولذا حرصنا على الاهتمام بالمصطلح أوّلا في هذا البحث.

تعريف التّرادف اصطلاحا

لقد نقل السّيوطيّ رأي الإمام فخر الدّين الرّازي الذي عرّف التّرادف فقال: "هو الألفاظ المفردة الدّالة على شيء واحد باعتبار واحد، واحترزنا بالإفراد عن الاسم، والحدّ فليس مترادفين، وبوحدة الاعتبار عن التّباين، كالسّيف، والصّارم، فإنّهما دلاّ على شيء واحد، لكن باعتبارين: أحدهما على الذّات، والآخر على الصّفة، والفرق بينه وبين التّوكيد أنّ أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان، والبشر، وفي التّوكيد يفيد الثّاني تقوية الأوّل"."١٢"

وعرّفه القاضيّ ناصر الدّين البيضاويّ بقوله: "وهو توالي الألفاظ المفردة الدّالة على معنى واحد باعتبار واحد، كالإنسان والبشر، والتّأكيد يقويّ الأوّل، والتّابع لا يفيد وحده".".١٣"وحده مصطفى صادق الرافعيّ فقال: "المترادف هو ترادف لفظين فأكثر على معنى واحد، كما تقول: السّيف، والعضب، والأسد، واللّيث، والغضنفر، والخمر، والرّاح، والعقار، والقرقف، ونحو ذلك".".١٤"

ونلاحظ أن الثّلاثة استعملوا مصطلح اللّفظ إلاّ أنّ الرّازيّ لم يذكر التّتابع اللّفظي، كما ذكره البيضاويّ في صيغة (توالي) وكما ذكره الرافعيّ في صيغة (ترادف) وهي التّتابع والتّوالي. أمّا الأسنويّ فيرى أنّ الأَوْلَى استعمال مصطلح (الكلمة) بدل (اللّفظ) قال وهو يتعقّب تعريف البيضاويّ: «وعبّر بالألفاظ ليشمل ترادف الأسماء: كالبُرّ والقمح، والأفعال: كجلس وقعد، والحروف: كـ: في والباء من قوله تعالى:«مُصْبِحِينَ وَبِاللَّيْلِ"١٥"، لكن التّرادف قد يكون بتوالي لفظين فقط، وأيضا: فاللّفظ جنس بعيد لإطلاقه على المهمل والمستعمل وهو مجتنب في الحدود، فالصّواب أن يقول: توالي كلمتين فصاعدا ».".١٦"

العلاقة بين التّعريف اللّغوي والاصطلاحيّ

من المعروف لدى أهل العلم قاطبة أن التّعريف الاصطلاحي ينبع من اللّغوي ويستمدّ تصوّر الفنّ الذي يهدف إلى حدّه أو رسمه من المادة اللّغويّة التي ينتمي إليها، فلفظ السّنة مثلا في اللّغة يعني الطّريقة، واصطلاحا ما ثبت عن رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ من قول، أو فعل، أو تقرير، والخيط الرّابط بين التّعريفين أنّها تعني طريقة الرّسول ـ صلى الله عليه وسلّم ـ في العبادة.

والشّأن نفسه بالنسبة لكلّ كلمة التّرادف، فهو لفظة تتبع لفظة أخرى في المعنى، وتؤدي الدّور نفسه الذي تؤديه رديفتها إذا حلّت محلها، فتقدّم الدّلالة نفسها في التّركيب اللّغوي التي كانت تؤديها الأخرى، فكلتاهما تدل على شيء واحد، أو على معنى واحد.

وهذه التّعاريف كلّها تصب في مصبين اثنين التّتابع، والمعاونة، وكلاهما يؤدي بنا إلى القول بأنّ التّرادف في اعتقادنا هو تعاون قولي اتّصفت به اللّغة العربية ـ كغيرها من لغات العالم الأخرى ـ قصد التّوسع هذا من وجه، ومن وجه آخر فاللّغة مؤسسة اجتماعية تعيش فيها الألفاظ، وتموت، وتولد أخرى فتنمو وتحيى شائعة الاستعمال، وطبيعيّ لهذا الكائن أن تتّصف مكوناته، وعناصره بالتعاون فتترادف، أو تترافد الألفاظ المفيدة لتقوم بأداء دورها التّواصليّ في تحقيق التّواصل بين بشر وآخر في لسان ما.

ونظرا لما للتّرادف من أهمية كبرى في حياة اللّغة من حيث التّوسع الدّلاليّ، وفكّ المبهم، فقد تباينت آراء العلماء فيه، فمن منكر له معتبرا ذلك إسرافا لغويا، وضربا من العبث، ومن مثبت له ومدافع عن وجوده في اللّغة؛ لأنّ حياتها تقتضي ذلك، ومعظم هؤلاء من المعتدلين في آرائهم.

آراء العلماء بين منكر ومثبت للترادف في اللّغة

أولا آراء العلماء المنكرين للتّرادف

قال الآمدي: «ذهب شذوذ من النّاس إلى امتناع وقوع التّرادف في اللغة مصيرا منهم إلى أنّ الأصل عند تعدّد الأسماء تعدّد المسمّيات، واختصاص كل اسم بمسمّى غير مسمّى الآخر، وبيانه من أربعة أوجه؛ الوجه الأول: إنّه يلزم من اتّحاد المسمّى تعطيل فائدة أحد اللّفظين لحصولها بالآخر، الثّاني: إنّه لو قيل باتّحاد المسمّى؛ فهو نادر بالنّسبة إلى المسمّى المتعدّد بتعدّد الأسماء،

وغلبة استعمال الأسماء بإزاء المسمّيات المتعدّدة تدلّ على أنّه أقرب إلى تحصيل مقصود أهل الوضع من وضعهم، فاستعمال الألفاظ المتعدّدة فيما هو على خلاف الغالب خلاف الأصل، الثّالث: إنّ المؤونة في حفظ الاسم الواحد أخفّ من حفظ الاسمين، والأصل إنّما هو التزام أعظم المشتقّين لتحصيل أعظم الفائدتين، الرّابع: إنّه إذا اتّحد الاسم دعت الحاجة الكلّ إلى معرفته مع خفّة المؤونة في حفظه، فعمّت فائدة التّخاطب به، ولا كذلك إذا تعدّدت الأسماء فإنّ كل واحد على أمرين؛ بين أن يحفظ مجموع الأسماء أو البعض منها. والأوّل شاقّ جدا، وقلّما يتّفق ذلك؛ والثّاني: يلزم منه الإخلال بفائدة التّخاطب لجواز اختصاص كل واحد بمعرفة اسم لا يعرفه الآخر».".١٧"

وهذا الإخلال بفائدة التّخاطب لجواز اختصاص كلّ واحد بمعرفة اسم لا يعرفه الآخر، والمذكور في الوجه الرّابع عند الآمدي ذكر قريبا منه الرافعيّ فقال: «بعض العلماء ينكر أن يكون في اللّغة ترادف مطلقا؛ لأنّ كثرة الألفاظ إذا لم تكثر بها صفات هذا المعنى كانت نوعا من العبث تجلّ عنه هذه اللّغة الحكيمة

المحكمة، وهؤلاء يرون أنّ كلّ لفظ من المترادفات فيه ما ليس في الآخر من معنى، وفائدة. وأشياع هذا المذهب كثيرون، منهم ابن الأعرابيّ، وثعلب، وابن فارس». "١٨"

وفي هذا الرأي نجد خلافا لما ذهب إليه الآمديّ حينما ذكر بأنّ منّ منعوا وقوع التّرادف في اللّغة إنّما هم شذوذ من النّاس، فالرافعيّ يراهم كثيرا، وأشياعهم.

رأي ابن الأعرابيّ

ذكر الرافعيّ رأي ابن الأعرابيّ فقال: « قال ابن الأعرابيّ: إنّ كلّ حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد، ففي كلّ واحد منهما معنى ليس في صاحبه، ربّما عرفناه، فأخبرنا به، وربّما غمض علينا علمه فلم يلزم العرب جهله». "١٩"

رأي ابن فارس

أورد السّيوطيّ رأي ابن فارس إذ يقول: «يسمّى الشّيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السّيف والمهنّد والحسام والذي نقوله في هذا: إنّ الاسم واحد، وهو السّيف، وما بعده من الألقاب صفات ومذهبنا أنّ كلّ صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى. وقد خالف في ذلك قوم، فزعموا أنّها وإن اختلفت ألفاظها فإنّها ترجع إلى معنى واحد؛ وذلك قولنا: سيف وعضب وحسام، وقال آخرون: ليس منها اسم ولا صفة إلا ومعناه غير معنى الآخر. قالوا: وكذلك الأفعال نحو: مضى وذهب وانطلق، وقعد وجلس، ورقد ونام وهجع، قالوا: ففي قعد معنى ليس في جلس، وكذلك القول فيما سواه، وبهذا نقول، وهو مذهب شيخنا أبي العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب». "٢٠" ثم بدأ ابن فارس في عرض حجج من أثبت التّرادف فقال: «واحتج أصحاب المقالة الأولى بأنّه لو كان لكلّ لفظة معنى غير معنى الأخرى لما أمكن أن نعبّر عن شيء بغير عبارة، وذلك أنّا نقول في (لاَ رَيْبَ فِيهِ): لاَ شَكَّ فِيهِ، فلو كان الرّيب غير الشّك لكانت العبارة عن معنى الرّيب بالشّك خطأ، فلما عبّر بهذا عن هذا علمك أن المعنى واحد. قالوا: وإنّما يأتي الشّاعر بالاسمين المختلفين للمعنى الواحد في مكان واحد، تأكيدا ومبالغة، كقوله: "وهند أتى من دونها النّأي و البعد "، قالوا: فالنّأي هو البعد. ونحن نقول: إنّ في (قعد) معنى ليس في (جلس)؛ ألا ترى أنّا نقول: قام ثمّ قعد، وأخذه المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض، وتقول: النّاس من الخوارج قعد، ثمّ تقول: كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود عن قيام والجلوس عن حالة هي دون الجلوس؛ لأنّ الجَلْسَ المرتفع من الأرض، والجلوس ارتفاع عما هو دونه، وعلى هذا يجري الباب كلّه، وأما قولهم: إن المعنيين لو اختلفا لما جاز أن يعبر عن الشّيء بالشّيء، فإنّا نقول: إنّما عبّر عنه من طريق المشاكلة، ولسنا نقول: إنّ اللّفظتين مختلفتان فيلزمنا ما قالوه، وإنّما نقول: إنّ في كلّ واحدة منها معنى ليس في الأخرى». "٢١" هذا كلام ابن فارس كما أورده السّيوطيّ في المزهر، فضلنا نقله بأكمله لأهميته؛ لأنّه يكشف لنا عن رأي ابن فارس الذي لا يذهب إلى إنكار التّرادف مطلقا حسب ما يفهم من قوله: «ولسنا نقول إنّ اللّفظتين مختلفتان». "٢٢" وإنّما هو يؤمن بوجود فارق بين اللّفظة واللفظة التي تشاركها في معنى أصليّ، وتتفاوت في معنى فرعيّ، يتمثل عنده في تنويع الصّفات وتبيان معاني جديدة تتعلق باللفظ الأوّل كالسّيف والصّارم والعضب. وهذا الفارق في جزء من المعنى لا يفقد الألفاظ معنى التعاون والتّرادف لأداء وظيفتها التّواصلية في إطار سيّاقات النّصّ.

وقد سلك أبو هلال العسكريّ المسلك نفسه الذي سلكه ابن فارس قال: « الشّاهد على أن اختلاف العبارات والأسماء يوجب اختلاف المعاني أن الاسم كلمة تدلّ على معنى دلالة الإشارة، وإذا أشير إلى الشّيء مرّة واحدة فعرف، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللّغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فإنْ أشير في الثّاني والثّالث إلى خلاف ما أشير إليه في الأوّل كان ذلك صوابا، فهذا يدّل على أنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فإنّ كلّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلاّ لكان الثّاني فضلا لا يُحتاج إليه، وإلى هذا ذهب المحقّقون من العلماء و إليه أشار المبرّد في تفسير قوله تعالى: «لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا»"٢٣"، قال: فعطف شرعة على منهاج؛ لأن الشّرعة لأوّل الشّيء، والمنهاج لمعظمه ومُتّسعه». "٢٤"

إلاّ أنّ أبا هلال العسكريّ لا يمنع ذلك في لغتين؛ لسببين الأوّل: وهو إقراره بوجود التّرادف في لغتين الذي نصل إليه من مفهوم تصريحه بجريان كل اسم من الاسمين على معنى من المعاني إذ قال: (فهذا يدّل على أنّ كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة) والثّاني لإعجابه برأي أحد النّحاة لم يذكر اسمه قال، أيْ: أبو هلال: «وقال: بعض النّحويين لا يجوز أن يدلّ اللّفظ الواحد على معنيين مختلفين حتّى تضاف علامة لكلّ واحد منهما، فإنْ لم يكن فيه

لذلك علامة أُشكل وأُلبس على المخاطب وليس من الحكمة وضع الأدلّة المشكلة إلاّ أن يدفع إلى ذلك ضرورة أو علّة، ولا يجيء في الكلام غير ذلك إلا ما شذّ وقلّ، وكما لا يجوز أن يدلّ اللّفظ الواحد على معنيين، فكذلك لا يجوز أن يكون اللّفظان يدلاّن على معنى واحد؛ لأنّ في ذلك تكثيرا للّغة بما لا فائدة فيه ... ولا يجوز أن يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لا يكونان على بناء واحد، إلى أن يجيء ذلك في لغتين، فأمّا في لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد كما ظنّ كثير من النّحويين واللّغويين، وإنّما سمعوا العرب تتكلّم بذلك على طباعها، وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السّامعون تلك العلل والفروق فظّنوا ما ظنّوه من ذلك وتأوّلوا على العرب ما لا يجوز في الحكم."٢٥"

ثمّ بيّن الأدوات أو الطّرق التي تُعرف بها هذه الفروق بين الألفاظ التي نظنّها أحيانا مترادفة. قال: «فأمّا ما يُعرف به الفرق بين هذه المعاني وأشباهها، فأشياء كثيرة منها اختلاف ما يستعمل عليه اللفظان اللّذان يراد الفرق بين معنييهما ومنها اعتبار صفات المعنيين اللذين يطلب الفرق بينهما، ومنها اعتبار ما يؤول إليه المعنيان، ومنها اعتبار الحروف التي تعدى بها الأفعال، ومنها اعتبار النّقيض، ومنها اعتبار الاشتقاق، ومنها ما يوجه صيغة اللّفظ من الفرق بينه وبين ما يقاربه ومنها اعتبار حقيقة اللّفظين أو أحدهما في أصل اللّغة»."٢٦"، ثمّ شرح هذه الاعتبارات كلّها، وممّن ذهب مذهب أبي هلال العسكريّ في التماس العذر لمن أنكر التّرادف أبو حمزة الأصفهانيّ، قال السّيوطيّ: «وقال الأصفهانيّ: وينبغي أن يحمل كلام من منع على منعه في لغة واحدة، فأمّا في لغتين فلا ينكره عاقل»."٢٧"

ثانيا آراء المثبتين التّرادف في اللّغة

يعد الآمدي واحدا من العلماء الذين أثبتوا التّرادف في اللّغة، ولقد دافع عن رأيه بأدلّة، وحجج منطقية قوية ظهرت في ردوده على حجج وأدلّة المخالفين التي سبق الحديث عنها في صدر هذا البحث في الحديث عن آراء العلماء المنكرين للتّرادف فقال وهو بصدد الرّد على الحجج المفصلة في الوجه الرّابع: «وجوابه أن يقال: لا سبيل إلى إنكار الجواز العقليّ فإنّه لا يمتنع عقلا أن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين على مسمّى، وتضع الأخرى له اسما آخر من غير شعور كلّ قبيلة بوضع الأخرى ثم يشيع الوضعان بعد ذلك، وكيف وإن ذلك جائز، بل واقع بالنظر إلى قبيلتين»."٢٨"

وهذا القول نسبه السّيوطيّ في المزهر للأصفهانيّ الذي يقول: «وقال أهل الأصول: لوقوع الألفاظ المترادفة سببان: أحدهما أن يكون من واضعين، وهو الأكثر بأن تضع إحدى القبيلتين أحد الاسمين، والأخرى الاسم الآخر، ثم يشتهر الوضعان، ويخفى الواضعان، أو يلتبس وضع أحدهما بوضع الآخر، وهذا مبني على كون اللّغات اصطلاحية»."٢٩"

أما ابن جِنّي فقد سبق الآمدي إلى تحليل قضية التّرادف وبالأخصّ تواضع قبيلتين على وضع اسم لشيء واحد دون أن تكون إحداهما على علم بالأخرى يقول ابن جِنّي: «وقالوا للحيّة أيمٌ، وأينٌ، وأعصُر، ويعصُر: أبو باهلة، والطُّنْفَسَةُ، والطُّنْفُسَةُ، وما اجتمعت فيه لغتان، أو ثلاث أكثر من أن يحاط به. فإذا ورد شيء من ذلك كأن يجتمع في لغة رجل واحد لغتان فصيحتان فينبغي أن نتأمّل حال كلامه، فإنْ كانت اللّفظتان في كلامه متساويتين في الاستعمال كثرتهما واحدة فإنّ أخلق الأمر به أن تكون قبيلته تواضعت في ذلك المعنى على ذينك اللّفظين، لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعة تصرّف أقوالها»."٣٠"

فابن جنّي لا يمنع في أن يكون التّرادف في لغة واحدة إذا دعت الحاجة إلى ذلك إلاّ أنّه يشترط لذلك شرطا وهو أن يكون نشاط كلّ لفظ منهما يساوي نشاط الآخر، أي: تساوي كثرة الاستعمال، ثم يفترض افتراضا آخر قال: «وقد يجوز أن تكون لغته في الأصل إحداهما، ثمّ إنّه استفاد الأخرى من قبيلة أخرى، وطال بها عهده، وكثر استعماله لها فلحقت ـ لطول المدّة، واتّصال استعمالها ـ بلغته الأولى»."٣١"

فابن جنّي على هذا الأساس يبني رأيه، فالأخذ بين القبائل العربية حاصل بحكم التّجاور، والتّزاور، وحجّته في ذلك الاشتراك في الوضع بين قبيلة وأخرى على أساس كثرة الألفاظ التي يتداولها معنى واحد، وهذا من المحال أن يكون ملك قبيلة واحدة مقتصرا عليها لا يتعدّاها إلى غيرها.

ولذا نجده يقول: «وإذا كثر على المعنى الواحد ألفاظ مختلفة فسمعت في لغة إنسان واحد، فإن أخرى ذلك أن يكون قد أفاد أكثرها، أو طرفها منها»."٣٢"

ويؤكّد مرارا على هذا الرأي يقول في موضع آخر: «وكلّما كثرت الألفاظ على

المعنى الواحد كان ذلك أولى بأن تكون لغات لجماعات اجتمعت لإنسان واحد، من هَنَّا، ومن هَنَّا». "٣٣"

ويستمرّ ابن جنيّ في تعميق البحث إلى أن ينتهي إلى القول الفيصل في مسألة إثبات التّرادف فيقول: «إنّ العرب وإن كانوا كثيرا منتشرين، وخَلْقًا عظيما غير متحجرين، ولا متضاعنين، فإنّهم بتجاورهم، وتلاقيهم، وتزاورهم يجرون مجرى الجماعة في دار واحدة، فبعضهم يلاحظ صاحبه، ويراعي أمر لغته». "٣٤" فهذا ينتهي بمسألة التّرادف إلى إثباته إذا جعلت العرب في دار واحدة.

ثم قال الآمديّ: «قولهم: لا فائدة في أحد الاسمين، ليس كذلك فإنّه، فإنه يلزم منه التّوسعة في اللّغة، وتكثير الطّرق المفيدة للمطلوب، فيكون أقرب إلى الوصول إليه حيث إنّه يلزم من هذا حصول أحد الطّريقين، تعذّر الآخر، بخلاف ما إذا اتّحد الطّريق، وقد يتعلقّ به فوائد أخر في النّظم، والنّثر بمساعدة أحد اللّفظين في الحرف الرويّ، ووزن البيت، والجناس، والمطابقة، والخفّة في النّطق به، إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة لأرباب الأدب، وأهل الفصاحة». "٣٥"

وقد سبق الآمديّ إلى هذا التّخريج ابن جنّي في قوله السّالف الذّكر: «لأنّ العرب قد تفعل ذلك للحاجة إليه في أوزان أشعارها، وسعّة تصرّف أقوالها». "٣٦"

ويضيف الآمديّ مواصلا ردّه على المنكرين للتّرادف: «وما ذكروه في الوجه الثّاني فغير مانع من وقوع التّرادف، بدليل الأسماء المشتركة، والمجازية، وما ذكروه في الوجه الثّالث، فإنّما يلزم المحذور منه، وهو زيادة مؤونة الحفظ، إن لو وظّف على كل واحد حفظ جميع المترادفات، وليس كذلك، بل هو مخيّر في حفظ الكل، أو البعض، مع ما فيه من الفائدة التي ذكرناها». "٣٧"

ويعود الآمديّ مرّة أخرى للردّ على حجة المنكرين للترادف والتي ذكرها في الوجه الرّابع الذي أثبتناه سالفا فيقول: «إنّه ملغى بالتّرادف في لغتين، كيف وإنّه يلزم من الإخلال بالتّرادف الإخلال بما ذكرناه من المقاصد أولا، وهو محذور، ثمّ الدّليل على وقوع التّرادف في اللّغة ما نقل عن العرب من قولهم: الصَّهْلَبُ، والشَّوْذَبُ من أسماء الطّويل، والبُهْتُرُ والبُحْتُرُ من أسماء القصير، إلى غير ذلك، ولا دليل على امتناع ذلك حتىّ يتبع ما يقوله من يتعسّف في هذا الباب في بيان اختلاف المدلولات؛ لكنّه ربّما خفي بعض الألفاظ المترادفة، وظهر البعض فيجعل الأشهر بيانا للأخفى، والحدّ اللّفظي، وقد ظنّ بأسماء أنّها مترادفة، وهي متباينة، وذلك عندما إذا كانت الأسماء لموضع واحد باعتبار صفاته المختلفة كالسّيف، والصّارم، والهنديّ، أو باعتبار صفته وصفة صفته كالنّاطق، والفصيح، وليس كذلك». "٣٨"

أما ابن الحاجب فقد أجاز التّرادف؛ لأنّ الأمر عنده يتعلقّ بالتّراكيب لا الإفراد قال الآسنوي: «هل يجب صحة إقامة كل واحد من المترادفين مقام الآخر فيه ثلاثة مذاهب، أصحها عند ابن الحاجب، الوجوب؛ لأنّ المقصود من التركّيب إنّما هو المعنى دون اللّفظ، فإذا صحّ المعنى مع أحد اللّفظين وجب بالضّرورة أن يصّح مع اللّفظ الآخر؛ لأنّ معناها واحد» "٣٩"

ومن العلماء المعاصرين الذين تحدّثوا عن التّرادف صبحي الصّالح قال: «لقد حرص العلماء على إظهار الفروق الدّقيقة بين الألفاظ المستعملة، فعقدوا فصولا لأشياء تختلف أسماؤها باختلاف أحوالها، ونقلوا مثلا أنّه لا يقال مائدة إلاّ إن كان عليها طعام و إلاّ فهي خوان، ولا كوز إلاّ إذا كانت له عروة وإلاّ فهو كوب» "٤٠"، ثمّ أضاف قائلا وهو يكشف عن رأيه: «ولسنا نريد بهذا أن ننكر مع أحمد بن فارس وقوع التّرادف بل نؤثر أن نعتدل في رأينا فلا ضير علينا إذن أن نأخذ بمذهب من يقول في شأن التّرادف: «وينبغي أن يحمل كلام من منعه على منعه في لغة واحدة فأمّا في لغتين فلا ينكره عاقل». "٤١"

كما أنه زكّى رأي علماء الأصول الذين فسّروا وقوع التّرادف في اللّغة بوجود وضعين مختلفين إشارة منه إلى اختلاف لغات القبائل العربية إلى أن ينتهي إلى القول: «على هذا الأساس نقر بوجود التّرادف في القرآن الكريم؛ لأنّه وقد نزل بلغة قريش المثالية يحتوي على أساليبها وطرق تعبيرها وقد أتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفرداتها، مفردات تملك أحيانا نظائرها ولا تملك منها شيئا أحيانا أخرى، حتى إذا أصبحت جزءا من محصولها اللّغويّ فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة، إلى جانب الألفاظ القرشيّة الخالصة القديمة». "٤٢" وبهذا نفسر ترادف: أقسم في قوله تعالى: «وأقسموا بالله جهد أيمانهم». "٤٣"، وقوله تعالى: «يحلفون بالله ما قالوا ولقد قالوا كلمة الكفر». "٤٤"

رأي الدكتور أسعد أحمد في التّرادف

ويرى أسعد أحمد على أنّ تعليل التّرادف بالاختلاف القبليّ غير مقبول وبخاصة عندما يبلغ الرقم الأربعمائة وأحيانا المائتين. يقول: «يتخذ بعض من دارسي العربيّة اليوم التّرادف علامة على قلق اللّغة وبعض آخر يتّخذه أثرا من الاختلاف القَبَليّ...والحقيقة - وإنْ كان في المذهب الأخير شيء من القوّة والصّدق - ليس هو كلّ الحقّ، وأمّا الرأي الأوّل فليس إلاّ منكرا من القول وزورا لا ريب في ذلك ولا شكّ، ولقد يكون صحيحا لو لم يكن من موادّ لا تزال دارجة في اللّغة ولها حياة قوية. فإنّ من المعقول أنّ وجود موادّ الاشتقاق بخصائصها المعنويّة التي تعين ملحظ الاشتقاق في التّرادف دليل على قصده بالوضع. فأين منه القلق المزعوم، كما أنّ تعليله بالاختلاف القَبَليّ ليس مقبولا على إطلاقه، لأنّ من المعقول أيضا أنّ الاختلاف بينهما لن يبلغ هذا المبلغ الكبير إلى حدّ أن يكون التّرادف في رقم الأربعمائة أحيانا وفي رقم المائتين كثيرا وهكذا مما ذكره حمزة الأصبهانيّ. حتّى قال أبو منصور الثّعالبي (كثرة أسماء الدّواهي من الدّواهي)، على أنّ أسلم التّقديرات فيه ما ذهب إليه أصحاب الفروق...فلكلّ لفظ خصوصية دلالة وإن كان المدلول عليه واحدا». "٤٥".

العلاقة بين التّرادف والاشتقاق والإبدال

لقد بدا لي أثناء خوضي في هذا البحث أن عدم ربط التّرادف بالاشتقاق والإبدال من شأنه أن يجعل هذا الجهد مبتورا، غير كامل الفائدة المرجوة منه، وبخاصة حينما نعلم بأنّ الاشتقاق والإبدال ظاهرتان لغويّتان تفسران جانبا لا بأس به فيما يتعلّق بورود بعض الألفاظ المختلفة الدّالة على معنى واحد، لذا اجتهدت في أن ألحق هذه الدراسة بما سبقها

العلاقة بين التّرادف والاشتقاق

تظهر علاقة التّرادف بالاشتقاق خاصة في الأكبر منه كما سمّاه ابن جنّي – رحمه الله- والذي عرّفه بقوله: «أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتة معنى واحدا، تجتمع التّراكيب وما يتصرّف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه ردّ بلطف الصّنعة والتّأويل إليه، كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التّركيب الواحد». "٤٦"

ومثال ذلك مادة: جَبذَ فإذا قلبنا أصلها الثّلاثيّ صارت: جَذَبَ، بجَذَ، بذجَ، ذَجَبَ، ذبجَ، مع العلم أن جذبَ وجَبَذَ مادتان أصليتان كل واحدة تتفرع تفرعها، بحيث يترتب على من يقلبها أن يقصد بهذه التّقاليب كل واحدة منهما على حدى وهذا ما ذهب إليه ابن منظور حين قال في اللّسان:«جبذَ لُغة في جذبَ وفي الحديث(فجذبني رجل من خلفي) وظنّه أبو عبيد مقلوبا عنه: قال ابن سيده وليس ذلك بشيء، وقال ابن جنّي: ليس أحدهما مقلوبا عن صاحبه وذلك أنّهما يتصرّفان تصرّفاً واحداً». "٤٧"

لكن بالنّظر إلى تقاليب المادّة الواحدة نجد اثنين من هذه السّتة يتفقان على معنى واحد (جَبذَ، وجَذَبَ) بمعنى مَدَّ، قال الرّازي في مادّة (ج ذ ب) الجذبُ: المدّ (جَذَبَهُ) و(جَبَذَهُ) على القلب وبابه ضَرَبَ». "٤٨" فالرّازيّ يذهب إلى أنّ فيها قلْبًا، وفي ذلك خلاف لابن جنّي، وأمّا ابن سيده فناقل عن ابن جنّي فقط، وذكر ابن منظور رأي الجوهريّ في مادة (أيس)."٤٩" : «أَيِسْتُ مِنْهُ آيَسُ يأساً لُغَةٌ في يَئِسْتُ مِنْهُ أَيْأَسُ يَأْسًا ومصدرهما واحدٌ». "٥٠" وهذا أيضا مثل مادّة (ردف)، (رفد) التي أسلفنا فيها القول وانتهينا فيها إلى المعنى الجامع بينهما وهو المعاونة المفهومة من التّرادف والتّرافد.

العلاقة بين التّرادف والإبدال

العلاقة بين التّرادف والإبدال ظاهرة لا تخفى على أيّ باحث في مكنونات هذه اللّغة والأمثلة عليها مستفيضة، قال السّيوطيّ: «قال: أبو حيان في شرح التّسهيل: قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصّائغ، قلّما تجد حرْفا إلا وقد جاء فيه البدل ولو نادرا». "٥١"وتظهر هذه العلاقة في كون الإبدال ظاهرة لسانية ترتبط بالصّوت حيث يوضع حرفٌ مكان الآخر، فينشأ عن ذلك لفظان أو ثلاثة ألفاظ لمعنى واحد. وما يؤيّد ما قاله ابن جنّي: «..ورويت عن الأصمعيّ قال: اختلف رجلان في الصّقر فقال أحدهما: الصّقر (بالصّاد) وقال الآخر: السّقر (بالسّين) فتراضيا بأوّل وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال لا أقول كما قلتما، إنّما هو الزّقْرُ. أفلا ترى إلى كل واحد من الثّلاثة، كيف أفاد في هذه الحال إلى لغته لغتين أخريين معهما، وهكذا تتداخل اللّغات». "٥٢"

ومن هذا القبيل ما تناوله ابن خلويه فيما يخصّ القراءات القرآنية

للفظة الصّراط في قوله تعالى: « اهدنا الصّراط المستقيم».[٥٣] قال: «قوله تعالى: الصّراط. تقرأ بالصّاد والسّين وإشمام الزّاي فالحجّة لمن قرأ بالسّين أنّه جاء به على أصل الكلمة، والحجّة لمن قرأ بالصّادِ أنّه أبدلها من السّين لتؤاخي السّين في الهمس، والصّفير، وتؤاخي الطّاء في الإطباق، لأنّ السّين مهموسة، والطّاء مجهورة، والحجّة لمن أشَمَّ الزّاي: أنّها تؤاخي السّين في الصّفير، وتؤاخي الطّاء في الجهر».[٥٤]

وهذا الاختلاف الصّوتيّ الذي له تعليلاته المقبولة والمنطقية هو الذي يفسّر لنا ظاهرة هذا التّرادف اللّغوي التي تكثر أمثلتها وتتنوع كثيرا، قال السّيوطيّ: «قال: أبو عبيد في الغريب المصنّف باب المبدل من الحروف: مَدَهْتُهُ أَمْدَهُهُ مَدْهًا؛ يعني مَدَحْتُهُ.. والأَيْمُ والأَيْنُ؛ الحَيَّة، وطانه الله على الخير وطامَهُ؛ يعني جَبَلَهُ، وفناء الدّار وثناء الدّار، بمعنًى وجَدَثٌ وجَدَفٌ للقَبْر».[٥٥]

والإبدال لا يعني أنّ العربيّ الواحد، أو قبيله يعمد إلى تغيير حرف مكان حرف لينشئ لفظين لمعنى واحد، نعم قد يحدث ذلك حينما يسمعه من قبيلة أخرى، فتتداخل اللّغات، ويضيف إلى لغته لغات أخرى. قال أبو الطّيب اللّغوي: «ليس المراد بالإبدال أنّ العرب تتعمّد تعويض حرف من حرفٍ، إنّما هي لغات مختلفة لمعان متّفقة تتقارب اللّفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفان إلاّ في حرف واحد».[٥٦]

فما الذي عسى أن يقوله أهل الفروق ومن أنكر التّرادف مُطلقا في ما يسمى بترادف الإبدال ـ إن صحت هذه التّسمية ـ الذي يجعلنا نطمئن اطمئنانا قويا إلى ما ذهب إليه علماؤنا الذين أقرُّوا التّرادف في اللّغة، مصيرا منهم إلى التّواضع على معنى واحد بألفاظ مختلفة، من باب وقع الحافر على الحافر أحيانا ومن باب أقوى وهو تجانس وتجاور العرب وانسجامها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثّقافية عَامَة، وهذا ما نعتقده وهو من منطلق أن اللّغة اصطلاحٌ، ومن منطلق آخر له علاقة بوظيفتنا اللّغوية وهو أن نَصِفَ الحقائق اللّغوية لا أن نفرض الحقائق.

والدّليل على ما نذهب إليه هو أن القرآن الكريم قد هذّب اللّغة العربيّة وانتقى منها أجمل وأصفى ما تكلّمت به العرب، فجعلها لغة واحدة متقنة محكمة، دقيقة التّراكيب مما جعل العلماء يذهب بعضهم إلى حد إنكار التّرادف، ولكن حينما نرجع إلى اللّهجات العربية فإنّنا لا نعدم هذا النوع من التّرادف الذي يثبت اختلاف العرب في نطقها لبعض الحروف، كعَجْعَجَة، قُضَاعَة الذين«يجعلون الياء المشدّدة جيمًا يقولون في تميميّ: تَميمَج».[٥٧]، ومع أنّ الطَمْطَمَانية في لغة حِمْيَر وهي لهجة مذمومة من اللّهجات العربية، إلا أن الرّسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ اضطرّ إلى استخدامها حينما سأله من يستخدم هذه اللّغة أمِنَ امْبرٌ امْصِيَامُ في امْسَفَر. فقال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ :«ليس من امْبرٌ امْصِيَامُ في امْسَفَرِ»[٥٨] وهو ـ صلى الله عليه وسلّم ـ باستخدامه لهذه اللّهجة التي عدّها العلماء ضعيفة وقبيحة، يعدّ أفصح ـ في رأينا ـ من أن يعبّر بلغة الحجاز لرجل من حِمْيَر، وهو القائل : «أنا أفصح العرب بيدا أنّي من قريش».[٥٩]، ونأخذ من هذا الاستعمال التّرادف بين لام التّعريف وميم التّعريف حين تدعو الحاجة إلى ذلك. فهو تعاون بين حرفين من حروف العربية في معنى التّعريف.

مقارنة بين لفظة الفصل ولفظة الصَّرْم

من معجم لسان العرب لابن منظور.

أوّلا: فَصَلَ

اللَّيْثُ: الفَصْلُ: بَوْنٌ ما بين الشَيئَين، والفصل من الجَسَدِ مَوْضِعُ المفصل، وبين كل فصلين وصل وأنشد: وصْلا وفَصْلاً وتجميعا ومفترقا فتقاور تقا وتأليفا لإنسان

ابن سيده: الفصل: الحاجز بين الشيئين، فَصَلَ بينهما يَفْصِلُ فَصْلا فانْفَصَل، وفصلت الشيء فانْفَصَل، لأي قطعته فانْقَطَعَ، والفَصْلُ: القَضَاءُ بين الحقّ والباطل. وقول فَصْلٌ: حقٌّ ليس بباطل وفي التنزيل العزيز: «إنه لقولٌ فصلٌ».[٦٠]، وفي صفة كلام سيّدنا رسول الله ـ صلى الله عليه وسلّم ـ فَصْلٌ لا نزر ولا هذر أي: بَيِّنٌ ظاهِرٌ يَفْصِلُ بين الحقّ والباطل ومنه قوله تعالى: « إنّه لقولٌ فصلٌ ».[٦١] أي فاصل قاطِعٌ....وفي حديث وفد عبد القَيْس: فَمُرْنَا بأَمرٍ فَصْلٍ، أي: لا رجعة فيه ولا مرَّدَ لَهُ.

الخليل: «والفَصْلُ عند البصريّين بمنزلة العِماد عند الكوفيّين كقوله عزّ وجَلّ: «إن كان هذا هو الحقَّ من عِنْدِكَ».[٦٢]، فقوله: (هو) فصل وعماد، ونصب الحقّ لأنّه خبر كان ودخلت (هو) للفصل».[٦٣]

ثانيا: صَرَمَ:

الصَّرْمُ: القَطْعُ البائن وعمَّ بعضهم

به القَطْعَ أيَّ نوع كان، صَرَمَهُ يَصْرِمُه صَرْمًا وصُرْمًا، فانْصَرَمَ...والصَّرْمُ: القَطْعُ البَائِنُ لِلْحَبْلِ...والصُّرْمُ: اسمٌ للقطيعة وفِعْلُهُ: الصَّرْمُ، والمُصَارَمَةُ بين الاثنين». "٦٤"

استنتاج المقارنة بين الفصل والصّرم

يلتقي (الفصل) و (الصرم) عند معنى واحد يترادفان عليه وهو القطع، فنحن نقول فصلته فانْفَصَلَ، وصَرَمْتُهُ فانْصَرَمَ، أي: انقطع فيهما جميعا، فالحاجز بين شيئين يسمّى فاصلا، وفيه معنى القطع؛ لأنّه يقطع اتصالهما، ويمنعهما منه وكذلك الصّارم قاطع يقطع الشّيء ويفصله إلى اثنين.

ثمّ إنّنا لا نكاد نقف على لفظة من الألفاظ التي بنيت من هاتين المادتين إلاّ ومعنى القطع يجمعها، وتشترك فيه وتنسجم حول دلالته. وسأورد هذه الألفاظ في جمل وردت فيها وأحيانا مفردة من لسان العرب وما احتاج إلى التّوضيح والتّفسير وضّحته وفسّرته قال ابن منظور: «وفصل من الناحية: خرج» "٦٥" والخروج من ناحية إلى أخرى فيه الانقطاع من الأولى إلى الثّانية، «والفَيْصَلُ الحاكمُ، ويقال: القضاء بين الحقّ والباطل». "٦٦"؛ لأنّ الحاكم يفصل ويقطع في الأمور. والقضاء يفصل في شكاوى المتخاصمين، «وطَعْنَة فَيْصَلٌ؛ تفصل بين القرنين». "٦٧" فهي إذا تقطّع ما بينهما، «وفَصَلت المرأة ولدها، أي: فطمته». "٦٨" وفي الفطام معنى قطع الرّضاعة، «والفَصيلة: القطعة من أعضاء الجسد» "٦٩"؛لأنّها جزأ منه انفصل وانقطع منه، «والفَاصِلَةُ التي في الحديث: من أنفق نفقة فاصلة في سبيل الله فبسبعمائة، وفي رواية فاه من الأجر كذا: تفسيرها في الحديث: أنّها التي فصلت بين إيمانه وكفره، وقيل يقطعها من ماله ويفصل بينها وبين مال نفسه». "٧٠" «والفَصْلَة: النّخلة المنقولة، المحوّلة، وقد افتصلها عن موضعها». "٧١" فكأنّه بنقلها من مكانها الأوّل قطع وجودها ومنبتها فيه لتعيش وتنمو في مكان آخر. و«الانصرام: الانقطاع والتّصارُمُ التّقاطُعُ والتّصرُّمُ التّقطُّعُ». "٧٢" «وتَصَرَّمَ، أيْ: تجلّد». "٧٣" وأرى التجلّد نوعا من الصّبر وفيه قطع النّفس عن الوقوع في هُلْكَةِ الهُمُوم. «وتَصْرِيمُ الحبال: تقطيعها، شدِّد لِلكثرة». "٧٤" «وسيف صَارِمٌ وصَرُومٌ بَيّنُ الصَّرَامَةِ والصُّرُومَة: قاطع لا يَنْثَنِي». "٧٥" «وأمر صَريمٌ: معتزم». "٧٦" فيه معنى قطع الأمر على فعله لا محالة. «والصَّريمَة: العزيمة على الشَّيء وقطع الأمر». "٧٧" «وقوله عزّ وجلّ (إِنْ كُنتُمْ صَارِمِينَ)"٧٨" أي: عازمين على صَرْم النَّخْلِ». "٧٩" وفيه قطع الأمر على قطع النّخل، وهو جني ثماره عن طريق الجزّ. «ورجل صَارِمٌ، أي: ماض في كل أمرٍ». "٨٠" وفيه معنى العزم والعزم فيه معنى القطع «والصَّرَامَةُ: المستبّد برأيه، المنقطع عن المشاورة». "٨١" «والصُّرَامَةُ ما صُرِمَ من النَّخْل»،"٨٢"أي: جزَّ، والجَزُّ نوع من القطع. «والصَّيْرَمُ: الرأي المحكم». "٨٣"وهو الذي قطع فيه الأمر، فلا تردد فيه ومنه «الصّريمَة: الأرض المحصود زرعها». "٨٤" «والصَّريمُ: الصُّبح لانقطاعه عن اللّيل، والصّريمُ اللّيل لانقطاعه عن النّهار». "٨٥" «وناقة.. صرماء: قليلة اللّبن لأنّ غزرها انقطع». "٨٦" «والأصْرَمان: الذّئب، والغراب لانصرامهما وانقطاعهما عن النّاس». "٨٧"

خاتمة البحث

ونخرج في نهاية هذا البحث بالنّتائج الآتية:

أوّلا: إنّ التّرادف اللّغوي هو متنفّس للّغة العربية بواسطته تنمو وتزدهر وتحقّق دورها ورسالتها الحضاريّة في أداء المعاني بين من يتكلّمونها.

ثانيا: إنّ كثرة المترادفات- بغضّ النّظر عن الخلاف فيها - يفسّره قيمة الشّيء الحيويّة سواء كانت سلبا أو إيجابا، كما هو الحال بالنّسبة لأسماء السّيف والأفعى.

ثالثا: لعل أقرب الآراء الراجحة التي وقفنا عليها في الخلاف بين ما أنكر الترادف ومن أثبته هو ما صرح به الشيخ عز الدّين بن جماعة: «والحاصل أنّ من جعلها مترادفة ينظر إلى اتّحاد دلالتها على الذات، ومن يمنع النّظر إلى اختصاص بعضها بمزيد معنى، فهي تشبه المترادفة في الذّات والمتباينة في الصّفات».

رابعا: إنّ التّرادف هو الذي جعل بعض الكلمات تحيا بمعرفة معانيها المتداولة عند قبيلة أخرى وهذا موجود في القرآن بكثرة لأنه جمع بين لغات العرب: قال السيوطي: « وأخرج أبو عبيد عن الحسن قال: كنا لا ندري ما الأرائك حتى لقينا رجل من أهل اليمن فأخبرنا أن الأريكة عندهم الحجلة فيها السّريرُ ».

خامسا: إنّ القول الذي يذهب إلى أن العدد الهائل من المترادفات للمعنى

الواحد قول مبالغ فيه سلك سبيل الإفراط، فالسيف ذات والصّارم صفة له، وهو ما اختاره الرّازي، وهذا لا يمنع أن تكون هناك كثرة غير مبالغ فيها تناسب حيوية الشيء كما أسلفنا الحديث، فتصنع له ألفاظ، في القبيلة الواحدة، أو يجلب له من القبائل العربية الأخرى. "كالعضب" "للسيف"، "والمُنْصِلُ"، فيمن عدّها أسماء لا صفات.

سادسا: لولا التّرادف لضاقت السّبيل على العلماء في تفسير القرآن الكريم وشرح الحديث النبوي الشريف والشعر والخطب وتفسير غريب اللّغة عموما، فلا سبيل إلى إنكاره، وهذه كتب العلماء لا يكاد يخلو منها، قال الفراء: «قوله عزّ وجلّ: (لحاقّة ما الحاقّةُ(والحاقّة القيامة سُمِيَت بذلك لأنّ فيها الثواب والجزاء والعرب تقول لمّا عرفت الحقة منيّ هربت، والحاقة، وهما في معنى واحد» ، وقال: في موضع أخر: «وقوله عزّ وجلّ: (يتمطّى(يتبختر لأن الظّهر هو المطا فيلوي ظهره تبخترا» ، وقال الإمام النووي في شرحه لحديثه. صلى الله عليه وسلّم. "أفضل الصّلاة طول القنوت": المراد بالقنوت هنا القيام باتّفاق العلماء». وقال الزّمخشري: «الإجَّارُ: السّطح» في شرحه لحديثه صلى الله عليه وسلّم: « من بات على إجَّارٍ لَيْسَ عليه مل يَرُدُّ قدميه فقد برئت منه الذِّمَّة» وقال المبرّد في قول الشاعر:

أعَاذِل إنْ يُصْبِحْ صَدَايَ بِقَفْرَةٍ
بَعِيدًا نَآنِيصَاحِبي وقَرِيبي

"والصَّدَى مصدر الصّدِي: وهو العطشان...قال طرفة:

سَتَعْلَمُ إنْ متنَا صَدًى أيُّنَا الصَّدِي".

وقال ابن أبي الحديد: «ذَعْذَعْتَهَا بالذال المعجمة المكررة: فَرّقْتَهَا» في شرحه لكلمة صعصعة أبي الفرزدق في كلام دار بينه وبين الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه: «ما فعلت إبِلُكَ الكثيرة؟ قال: ذَعْذَعَتْهَا الحقوق يا أمير المؤمنين» وفي هذا الغيض دليل على ما ندّعيه ومن طلب فيضه فله بكتب العلماء ففيها يبلغ الغاية.

سابعا وأخيرا: إنّ ظاهرة الاشتقاق والإبدال في علاقتها بالتّرادف، تقوي صفوف من قال بالتّرادف اللّغوي وتجعل حجج جميع المنكرين له مطلقا ضعيفة، وبعيدة عن طبيعة العربيّة وخصائصها، وحتى الذين أنكروه لجؤوا إليه، فقد روى ثعلب عن ابن الأعرابي – وهو ممن ينكر التّرادف – عن النبي صلى الله عليه وسلّم «مُرْسَلا أنّهُ وعد رَجُلا أن يخرج إليه فأبطأ عليه فلّما خرج، قال له شغلني عَنْكَ خَطْمٌ:أي: خَطْبٌ جَلِيلٌ، وكأنّ الميم فيه بَدَلٌ من الباء» وقال أيضا: «البِطَاقَة الوَرقَةُ ».وفي الأخير جزى الله خيرا امرأ أصلح من هذا البحث والتمس العذر لصاحبه فقلّما يسلم بحث من العثرات، وباحث من الهفوات. والحمد لله ربّ العلمين.

الهوامش

١ ـ الحدّ هو القول المميز بين المحدود وبين ما ليس منه سبيل. الحدود لابن فورك الأصبهاني ص٧٥

٢ ـ الرسم قسمان: الرسم التام وقال فيه الشريف الجرجاني: "ما يتركب من الجنس القريب والخاصة، كتعريف الإنسان بالحيوان الضاحك". وأما الرسم الناقص فعرفه بقوله: "ما يكون بالخاصة وحدها، أو بها، وبالجنس البعيد كتعريف الإنسان بالضاحك، بالجسم الضاحك، أو بعرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة، كقولنا في تعريف الانسان إنّه ماش على قدميه، عريض الأظفار، بادي البشرة، مستقيم القامة، ضحاك بالطبع". كتاب التعريفات ص١١١.

٣ ـ الإحكام في أصول الأحكام ج١ ص٦.

٤ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول ج١ ص٥.

٥ ـ لسان العرب ج١ ص١١٥٢، مادة ردف.

٦ ـ ديوان لبيد ص١٠٥، والعذافرة الضّخمة الشّديدة، القويّة، وتقمّص معناه: تثب، والرُّدَافَى: المردف خلف الرّاكب، وتخونها: ذهب بلحمها، وأهزلها. انظر لسان العرب ج١ص١١٥٢ مادة ردف.

٧ ـ المصدر السابق ج١ص١١٥٢ مادة ردف.

٨ ـ معجم مقاييس اللغة ج٢ص٥٠٣ مادة ردف.

٩ ـ انظر المصدر السابق ج٢ص٥٠٤.

١٠ ـ المصدر السابق ج٢ص٥٠٤.

١١ ـ المصدر السابق ج٢ ص٤٢١ مادة رفد.

١٢ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج١ص٤٠٢.

١٣ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول ج٢ص١٠٤ و١٠٥.

١٤ ـ تاريخ آداب العرب ج١ص١٨٩.

١٥ـ سورة الصافات ٣٧ و٣٨

١٦ ـ نهاية السول في شرح منهاج الأصول ج٢ص١٠٥ و١٠٦.

١٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام ج١ ص٣٠ و٣١.

١٨ ـ تاريخ آداب العرب ج١ص١٩٠.

١٩ ـ تاريخ آداب العرب ج١ص١٩٠.

٢٠ ـ المزهر في علوم اللغة ج١ص٤٠٤.

٢١ ـ المصدر السابق ج١ص٤٠٥.

٢٢ ـ المصدر السابق ج١ ص٤٠٤، ٤٠٥

٢٣ـ سورة المائدة ٤٨

٢٤ ـ الفروق في اللّغة ص ١٥، دار الأفاق الجديدة بيروت ط٥، ١٩٨١م

٢٥ ـ المصدر السابق ص ١٥

٢٦ ـ الفروق في اللغة ص١٦ و١٧

٢٧ المزهر في علوم اللّغة ج١، ص٤٠٥

٢٨ ـ الإحكام في أصول الأحكام ج١ص٣١ و٣٢.

٢٩ ـ المزهر في علوم اللغة ج١ص٤٠٥ و٤٠٦.

٣٠ ـ الخصائص ج١ص٣٧٢.

٣١ ـ المصدر السابق ج١ص٣٧٢.

٣٢ ـ المصدر السابق ج١ص٣٧٣.

٣٣ ـ المصدر السابق ج١ص٣٧٤.

٣٤ ـ المصدر السابق ج٢ص١٦.

٣٥ ـ الإحكام في أصول الأحكام ج١ص٣١ و٣٢.

٣٦ ـ الخصائص ج١ص٣٧٢.

٣٧ ـ الإحكام في أصول الأحكام ج ١ص٣٢ و٣٣.

٣٨ ـ المصدر السابق ج١ص٣٢ و٣٣.

٣٩ – نهاية السول في شرح منهاج الأصول ج٢ ص١١٢

٤٠ – دراسات في فقه اللّغة ص٢١٩ د.صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط ١٠ يوليو ١٩٨٣

٤١ –المرجع السابق ص٢٤٤

٤٢ ـ دراسات في فقه اللغة ص٢٩٩ و٣٠٠

٤٣ ـ سورة النحل ٣٨

٤٤ ـ سورة التوبة ٧٤

٤٥ – انظر تهذيب المقدمة اللّغوية للعلايلي ص١٦٠و١٦١، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق ط:الثالثة.١٤٠٦ه.١٩٨٥م

٤٦ – الخصائص ج٢ ص١٣٤

٤٧ – انظر الاشتقاق ودوره في نمو اللّغة .د.فرحات عياش، ص ٣٨، ديوان المطبوعات الجامعية ١٩٩٥/٠٦.

٤٨ – مختار الصّحاح ص ٩٧ مادة جَذَبَ، دار الكتاب العربي ١٤٠١ه- ١٩٨١م.

٤٩ – اللّسان ج١ مادة أيس ص١٤٤.

٥٠ ـ المصدر السابق ج١ص١٤٤، والصحاح للجوهري ج٣ ص٦٤

٥١ – المزهر ج١ ص٤٦١.

٥٢ – الخصائص ج١ ص٣٧٤

٥٣ ـ سورة الفاتحة ٦

٥٤ – الحجّة في القراءات السبع لابن خلويه، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، ص٦٢، دار الشروق ط٤، ١٤٠١ه – ١٩٨١م

٥٥ – المزهر ج١ ص ٤٦١.

٥٦ – نقلاً عن المزهر ج١ ص٤٦٠

٥٧ – دراسات في فقه اللّغة، د. صبحي الصالح، ص ٦٨.

٥٨ ـ هو حديث كعب بن عاصم الأشعري عن رسول الله صلى الله عليه وسلّم، مسند الإمام أحمد ج٥ ص٤٣٤

٥٩ ـ حديث أنا أفصح العرب بيدا أني من قريش انظره في التلخيص الكبير لأحمد بن علي محمد الكناني العسقلاني ج٤ / ١٨٤٢، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.

٦٠ ـ سورة الطارق ١٣

٦١ ـ سورة الطارق ١٣

٦٢ ـ سورة الأنفال ٣٢

٦٣ – لسان العرب مادة فصل، ص ١١٠١، و١١٠٢

٦٤ – المصدر السابق، مادة صرم ص ٤٣٤.

٦٥ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٦٦ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٦٧ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٦٨ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٦٩ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٧٠ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٧١ ـ المصدر السابق مادة فصل ص ١١٠١ و١١٠٢
٧٢ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٣ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٤ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٥ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٦ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٧ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٧٨ ـ سورة القلم ٢٢
٧٩ ـ لسان العرب ج٢ مادة صرم ص٤٣٤
٨٠ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨١ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨٢ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص ٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨٣ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨٤ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨٥ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ٤٣٦
٨٦ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦
٨٧ ـ المصدر نفسه ج٢ مادة صرم ص٤٣٤ ـ ٤٣٦

قائمة المصادر والمراجع المعتمدة البحث

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، طبعة دار الشروق،١٤٠٢هـ -١٩٨٢م

أ- المطبوعة

١- الإتقان في علوم القرآن لجلال الدين السيوطي، علم الكتب، بيروت- لبنان، ١٣٧٠هـ- ١٩٥١م، وبدون ذكر الطبعة.

٢- الإحكام في أصول الأحكام لأبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م.

٣- الاشتقاق ودوره في نمو اللغة للدكتور فرحات عياش، ديوان المطبوعات الجامعية، ٠٦- ١٩٩٥م.

٤- تاريخ آداب العرب لمصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ط٤/ ١٩٧٤م.

٥- تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي للدكتور أسعد أحمد علي، دار السؤال للطباعة والنشر بدمشق، ط٣/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

٦- الحجة في القراءات السبع، للإمام أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق د.عبد العالي سالم مكرم، دار الشروق، ط٤/ ١٤٠١هـ- ١٩٨١ م.

٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جنّي، تحقيق الأستاذ محمد علي النّجار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

٨- دراسات في فقه اللغة للدكتور صبحي الصالح، دار العلم للملايين، ط١٠/ ١٩٨٣م.

٩- صحيح مسلم بشرح الإمام أبي زكريا يحي بن شرف النووي، دار الفكر، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٠- الفائق في غريب الحديث النبوي لجار الله محمود بن عمر الزمخشري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد علي البجاوي، دار المعرفة، بيروت- لبنان، ط٢، وبدون ذكر سنة الطبع.

١١- الفروق في اللغة لأبي هلال العسكري، تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، دار الأفاق الجديدة، بيروت، ط٥/ ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٢- الكامل في اللغة والأدب لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد، مؤسسة المعارف، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

١٣- مختار الصحاح تأليف محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، دار الكتاب العربي،١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

١٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها لجلال الدين السيوطي، تحقيق محمد جاد المولى، وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت- لبنان، وبدون ذكر الطبعة وسنة الطبع.

١٥- معاني القرآن لأبي زكريا يحي بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت- لبنان، ط٣/ ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م.

١٦- معاني القرآن للأخفش سعيد بن مسعدة البلخي المجاشعي، تحقيق د. عبد الأمير محمد أمين الورد، عالم الكتب بيروت لبنان، ط١/ ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

١٧- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩ م.

١٨- نهاية السول في شرح منهاج الأصول للقاضي ناصر الدين عبد الله ابن عمر البيضاوي تأليف الشيخ جمال الدين عبد الرحيم بن الحسن الآسنوي، عالم الكتب، بيروت – لبنان وبدون ذكر الطبعة، وسنة الطبع.